بيان خاص إدانة واستنكار لحريق إذاعة آرتا أف أم في مدينة عامودا بالقامشلي في سورية

تلقت المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، المعلومات المؤلمة والمدانة، حول قيام عدة مسلحين ملثمين يتكلمون باللغة الكردية، بإضرار النار في إذاعة آرتا أف أم في مدينة عامودا شمال سوريا، بعد أن تم تهديد مدير الإذاعة بالقتل إن لم تتوقف عن العمل والبيث، ووفق شهود عيان بدأت النيران بالاشتعال في بناء الإذاعة حوالي الساعة الثانية عشر من ليلة الثلاثاء 2016 / 4 / 26.

ووفقا لما تم إعلانه من قبل إذاعة آرتا أف أم ببيان صحفي موجه إلى الرأي العام فإنه حوالي الساعة الثانية عشر من ليلة الثلاثاء في فجر يوم الأربعاء تاريخ 2016 / 4 / 26 قامت مجموعة مسلحة ملثمة بإضرار النار في إذاعة آرتا أف أم في مدينة عامودا - القامشلي - محافظة الحسكة شمال سوريا بعد أن هددت مدير الإذاعة التنفيذي السيد صفقان أوركيش بالقتل إن لم تتوقف الإذاعة عن البيث مدعين بالقول "انهم يخوضون حرباً بيننا انتم تقومون ببث أمور فارغة في إشارة إلى البرامج التي تبثها آرتا". كما أكد السيد صفقان أوركيش في لقاء مع أحد المواقع الإلكترونية فان مجموعة مسلحة قد عصبوا عينيه مع سائق الإذاعة واقتادوهما إلى مقبرة عامودا الواقعة ضمن المدينة، وتهديدهم بالقتل إن لم يتوقفوا عن بث الإذاعة وكذلك الاستفسار منهم عن الجهة التي تقوم بتمويلهم ورواتبهم وأمور أخرى .

في الوقت نفسه، اتهمت إذاعة آرتا أف أم في اكثر من منشور على صفحتها على الفيس بوك قوات مسلحة تابعة للإدارة الذاتية بالحادث كما نشر المدير العام للإذاعة على صفحته الشخصية على الفيس بوك القوات المسلحة التابعة للإدارة الذاتية بإحراق الإذاعة . وتعتبر إذاعة آرتا أف أم من المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها في منطقة الجزيرة منذ حوالي ثلاث سنوات، وتعتبر من أهم الإذاعات المحلية وأكثرها انتشاراً وأكبرها حجماً وأكثرها قدرة على متابعة الأحداث والمستجدات كما أنها تبث يومياً لمدة 15 ساعة باللغات الكردية والعربية والسريانية ويعمل فيها أكثر من 40 موظف وموظفة وتصل بثها إلى غالبية مدن الجزيرة وبذلك تعتبر من أهم الإذاعات المحلية في المنطقة .

إننا في المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إذ نعلن عن تضامننا الكامل مع أسرة واصدقاء ومتابعي إذاعة آرتا أف أم

وكل المتضررين من تغييب هذا المبرر الاعلامي الحر ، فاننا نسجل ادانتنا واستنكارنا لهذا العمل الإرهابي الاجرامي الذي يهدف إلى إسكات كل الأصوات وكتم الأقواله للوصول إلى مجتمع لا صوت حر فيه وبث الخوف والرعب بين سكان المنطقة بغية خنق الأفكار والآراء والمقناعات، وإننا نطالب السلطات المحلية المسؤولة عن المنطقة :

• بفتح تحقيق جدي وحيادي ونزيه وبمشاركة المنظمات الحقوقية المحلية والسورية اعضاء المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان. من اجل الكشف عن المتسببين والفاعلين والمخططين لهذا العمل المدان الجنائي .

إننا في المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، ندين ونستنكر اشتداد وتيرة العنف المسلح الدموي في مختلف المناطق السورية عموماً وفي المناطق الكوردية خصوصاً، عبر استخدام أشنع اساليب العنف والاجرام بحق الانسانية. حيث أن هذه الممارسات والإجراءات اللاإنسانية أصبحت تتخذ أشكالاً واضحة من الاضطهاد والتطهير العرقي.

وإننا ننظر ببالغ القلق والإدانة والاستنكار للتطورات الخطيرة والمريعة المحاصلة في سورية، في ظل تواصل ذيف الدم، وتصاعد حالة العنف التدميرية والاستنزاف الخطير لبنية المجتمع السوري وتكويباته. ومع غياب الحلول السياسية المتداولة، بفعل الإمدادات والإرادات العسكرية والسياسية الإقليمية والدولية ودورها في إدارة الصراعات في سورية والتحكم فيها، فقد بانت حالة من القلق الجدي على مصير سورية الجغرافيا والمجتمع، وبرز رهب حقيقي من تدميرها وتمزيق وحدة النسيج المجتمعي. عبر إشعال فتن وحروب طائفية ومذهبية وعرقية بين فئات الشعب السوري. مع احتمال انتقال آثار هذه المأساة باتجاه حروب إقليمية مدمرة.

لقد أدى النزاع الدامي في سورية، إلى دمار هائل في المبنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتيت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأوقع الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولجوء أكثر من سبعة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من 3 ملايين لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى الآلاف من الذين تعرضوا للاختطاف والإخفاء والاختفاء القسري.

وعلى الرغم من التشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فما زلنا نرى بأن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الطريق العنفي المسدود. كما نعتبر إعلان جنيف قاعدة مقبولة وهكذا حل، عبر توافقات دولية تتيح إصدار قرار دولي ملزم وفق الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة. يتضمن هذا القرار الموقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، ووضع آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية تحت رعاية إقليمية ودولية. بما يؤدي لوضع ميثاق وطني لسورية المستقبل وإعلان مبادئ دستورية، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية، والسير نحو نظام ديمقراطي يقوم على انتخابات تجري وفقاً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

دمشق 2842016

المهتة الادارية للضيدرمية السورية لحقوق الانسان

www.fhrs.org

info@fhrs.org